بيان يدلي به أمام مجلس الأمن

****

السفير الشيخ نيانغ
رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

****

مناقشة مفتوحة
بشأن الحالة في الشرق الأوسط،
بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 18 كانون الثاني/يناير 2023

الرجاء إعادة استعمال الورق

السيد الرئيس،

باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أهنئ اليابان على تولّيها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر باقتدار.

وتود اللجنة أيضا أن تهنئ إكوادور والبرازيل وسويسرا ومالطة وموزامبيق على مباشرة عضويتها في المجلس.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على ما يبذله من جهود وما يبديه من التزام للتوصل إلى حل عادل ودائم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة يحقق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ورؤية الإسرائيليين والفلسطينيين أخيرا وهم يعيشون جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد الرئيس،

إن اللجنة تعرب عن بالغ قلقها واستيائها إزاء الاستفزازات الأخيرة في الأماكن المقدسة في القدس، وكانت أول عملية اقتحام من نوعها يقوم بها وزير إسرائيلي منذ عام 2017. ففي 3 كانون الثاني/يناير، دخل وزير الأمن القومي الإسرائيلي، مصحوبا بوجود أمني مكثف ودون تنسيق مع الأوقاف الأردنية، المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة. وقد أثارت هذه الانتهاكات للوضع التاريخي والقانوني الراهن والأعمال الاستفزازية المتكررة في هذا المكان المقدس الحساس الغضب في أوساط الفلسطينيين والمجتمع الإسلامي والمجتمع الدولي.

ونثني على اليابان لعقدها الجلسة الطارئة لمجلس الأمن في 5 كانون الثاني/يناير لمناقشة هذه الحالة المثيرة للقلق. ويكشف التاريخ الطويل لهذا الصراع أن تكلفة مثل هذه الانتهاكات للوضع التاريخي الراهن، وخروقات القانون الدولي، والتدابير الانفرادية والاستفزازات باهظة للغاية وأنها هي السبب الرئيسي لارتفاع مستويات العنف وعدم الاستقرار. وقد قوضت مثل هذه الأعمال غير القانونية مرارا وتكرارا الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وسلمي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

وتؤيد اللجنة بحزم الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. وأي أعمال انفرادية تقوض الوضع التاريخي الراهن غير مقبولة، وكذلك أي انتهاكات لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على السلطة القائمة بالاحتلال تغيير طابع الأرض المحتلة ووضعها وسماتها الديمغرافية.

ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق أيضا إزاء ارتفاع مستويات العنف التي ما زلنا نشهدها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ظل الاشتباكات والاحتجاجات والهجمات وأعمال العنف المتصلة بالمستوطنين والعمليات الأمنية الإسرائيلية، التي لا تزال تتسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وقد أفاد المنسق الخاص أن عام 2022 شهد مقتل أكثر من 150 طفلا فلسطينيا وأكثر من 20 إسرائيليا في الضفة الغربية وإسرائيل، وهو أعلى عدد من القتلى منذ سنوات. ويجب أن تتوقف أعمال العنف والاستفزاز والتحريض ويتوقف نشر الخطابات الملهبة للمشاعر، ويجب أن يحاسب جميع الجناة.

وعلى الرغم من تأكيدات مجلس الأمن المتكررة بأن المستوطنات تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، والنداءات المتكررة لوقف الاستيطان، فإن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مستمر بلا هوادة. وهذه الأعمال غير القانونية، التي تقوض بشكل منهجي إمكانية إنشاء دولة فلسطينية متصلة الأراضي ومستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة، يجب أن تتوقف فورا، ويجب أن تكون هناك مساءلة.

السيد الرئيس،

في شباط/فبراير 2023، ستنهي اللجنة دراستها القانونية المستقلة بشأن "شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، التي كلفت بإجرائها في عام 2021. وتتناول الدراسة ما إذا كانت تدابير إسرائيل لضم الأراضي بحكم الواقع وبحكم القانون، واستمرار استيطانها واحتلالها الطويل الأمد للأرض الفلسطينية – الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة – تجعل الاحتلال غير قانوني بموجب القانون الدولي والآثار المترتبة على هذا الإجراء. وتأتي هذه الدراسة في الوقت المناسب بعد اتخاذ الجمعية العامة القرار A/RES/77/247 والطلب الموجه إلى محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى بشأن هذه المسألة. وتؤيد اللجنة قرار الجمعية العامة وتحث الأمين العام على اتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة.

كما يساور اللجنة قلق بالغ إزاء الإجراءات العقابية التي اتخذتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني ردا على تصويت الجمعية العامة لطلب فتوى محكمة العدل الدولية. ونرفض التدابير العقابية ردا على طلب سلمي متعدد الأطراف للحصول على فتوى أو ردا على أي قرار يصدر عن الجمعية العامة وندعو إلى التراجع فورا عن هذه الإجراءات المؤسفة.

ومما يثير القلق أيضا استمرار عمليات هدم المنازل والمباني الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والاستيلاء عليها. وتدعو اللجنة إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن توقف تلك الممارسات، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرى أيضا أن الإصلاحات القضائية الخطيرة التي اقترحتها الحكومة الإسرائيلية تزيد من تقويض إمكانية إتاحة سبل الانتصاف القانوني للفلسطينيين بشأن انتهاكات حقوقهم، بما في ذلك الحق في الأرض والملكية.

ولا تزال اللجنة تشعر بقلق متزايد إزاء الديناميات السياسية والأمنية والتوترات المتصاعدة. ففي قطاع غزة، لا يزال الوضع هشا، ويستمر خطر التصعيد على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون والدوليون، بما في ذلك مصر ودولة قطر، للتخفيف من الحرمان والمعاناة الناجمين عن الحصار الإسرائيلي، الذي يقترب الآن من عامه السادس عشر. ويجب أن نعترف مرة أخرى بأن الأونروا تظل جهة لا غنى عنها وعنصرا رئيسيا لتحقيق الاستقرار في حياة الآلاف من الفلسطينيين، وأن ندعو مرة أخرى إلى مدها بالتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به.

السيد الرئيس،

لقد تسبب تعميق الاحتلال وزيادة العنف وغياب الأفق السياسي في تمكين المتطرفين، وهو ما يؤدي أيضا إلى تلاشي الأمل لدى الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء بأن إيجاد حل عادل للصراع أمر قابل للتحقيق. وهذا الوضع غير قابل للاستمرار ويحتاج إلى إجراءات تصحيحية فورية. ومسؤولياتنا تلزمنا بموجب الميثاق والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرارات هذا المجلس الموقر، بالاستجابة.

وترحب اللجنة بدعوة المنسق الخاص الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى جانب دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع، إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتغيير المسار السلبي على أرض الواقع، على النحو الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

واللجنة على استعداد للمساعدة في حشد الدعم اللازم لدفع عملية السلام نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967. وتعرب عن تقديرها لرسائل التضامن التي وجهتها الدول الأعضاء في الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر ولدعمها الثابت لقرارات الجمعية العامة الأربعة بشأن قضية فلسطين. وتلتزم اللجنة بتنفيذ ولاية الجمعية العامة المجددة وستحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة بتنظيم مناسبة رفيعة المستوى في 15 أيار/مايو 2023. وندعو مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى أنشطة إحياء الذكرى وإلى جهودنا الرامية إلى النهوض بتحقيق حل عادل ينهي هذا الظلم التاريخي.

وشكرا لكم.

****